فعاليات سياسية وحزبية وثقافية وإجتماعية :

التعديلات الدستورية نقلة نوعية للتجربة الديمقراطية اليمنية

نستقرب «ضجيج» البعض مع أن التعديلات تعد التزاماً في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية

● الأستاذ أحمد الصوفي

● رمزية الارياني

طارق عبدالله طميم

● رشيدة الهمداني

● عايدة عاشور

● فاطمة المريسي

أعد المادة / عبده سيف الرعيني - أنور الحبابي - مواهب الشرجبي

الشعب هو الفيصل والحكم ونرفض الإملاءات من أيّ كان

المزايدون يخشون الحكم المحلي واسع الصلاحيات وارتياد المرأة لدورها

فتح آفاق المنافسة على منصب رئيس الجمهورية يعزز التداول السلمي للسلطة وليس العكس

عبرت العديد من الفعاليات السياسية والفكرية والثقافية عن الارتياح الكبير لما تضمنته التعديلات الدستورية من توجهات لتطوير النظام السياسي والسلطة التشريعية والنهج الديمقراطي والحكم المحلي.

وأكدت هذه الفعاليات أن تخصيص ٤٤ مقعداً للمرأة يعد خطوة متقدمة تحسب للتجربة الديمقراطية اليمنية التي ستتفرد على مستوى الكثير من بلدان المنطقة والعالم الثالث بهذا الإنجاز الكبير الذي ينصف المرأة اليمنية ويعزز من تواجدها في مواقع صنع القرار.

واستغربت هذه الفعاليات من الضجة غير المبررة من قبل بعض القوى السياسية حول هذه التعديلات، رغم أنها تأتي في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، الذي تضمن هذه التعديلات وهو البرنامج الذي حاز على ثقة الشعب .

وفيما يلي ما ورد على لسان هذه الفعاليات:

● الأستاذ أحمد الصوفي -أمين عام المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية:

أن التعديلات الدستورية المعروضة على مجلس النواب تمثل استحقاقاً سياسياً التزمت به القيادة السياسية وتأجلت بسبب سيناريوهات الحوار التي تجاهلت موضوع الإصلاحات من أساسه وكذا ظلت مشاريع الحوار منشغلة بشكليات حتى نسيت أحزاب المعارضة قضية الإصلاحات مما دفع القيادة السياسية إلى تبني رؤية الإصلاحات الدستورية والسياسية التي تحتاجها العملية التاريخية لتطوير النظام السياسي اليمني.

وأضاف الصوفي بأن الإصلاحات تشكل تحصينا للمنظومة الديمقراطية وتطويرا لروح الديمقراطية لتنفتح على احتياجات النمو المضطرد للقوى الاجتماعية تتجسد بتوسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وتنفيذه على المستوى المحلي بحيث ستمنح السلطات المحلية صلاحيات واسعة تمكنها من ترجمة إرادة الناخبين والوفاء بالوعود الانتخابية باعتبارها سلطات محلية منتخبة.

ومضى الصوفي إلى القول: وهذا تحول كبير سيؤثر على وتيرة التنمية تخطيطا وتنفيذا كما أن التعديلات قد شملت إعطاء المرأة "كوته " تصل إلى ٤٤مقعدا تتنافس المرأة مع قرينتها على هذه الدوائر وهو أمر لم تختبره الديمقراطيات الناشئة كما لم تجرؤ المنظومات السياسية الإقليمية وبالأخص منها العربية على إفراد هذه المساحة لهذا القطاع المغبون والمهمش منذ اندلاع الثورة العربية في خمسينيات القرن الماضي.

وقال: إن إجراء هذه التعديلات أصبح ضرورة ملحة لتطوير النظام السياسي وإفساح المجال أمام قطاعات المجتمع لتساهم في عملية التنمية واتخاذ القرار.

وأوضح الصوفي :أن الانتخابات تمثل قاسما مشتركا بين المعارضة والمؤتمر حيث أنها مطلب شعبي ووطني واستحقاق دستوري وعلى صعيد تخفيض مدة الرئاسة أو تحديد تمثيل المرأة في البرلمان أو في توسيع الحكم المحلي سيجعل هذه التعديلات تساعد على إنجاح العملية الانتخابية القادمة ٢٠١١م وتمنح الناخب حوافز كافية تجعله المستفيد الأول والأخير من هذه الإصلاحات السياسية المقترحة.

وتابع الصوفي بالقول: أعتقد أن المؤتمر الشعبي العام يستطيع أن يرشح من تربطهم علاقة قوية بالقاعدة الشعبية ومصالحها وفي ذات الوقت تجعله يستفيد من إدارة العملية الديمقراطية ودروسها المستفادة وسبل الترقي بأدواتها ,وهو ماسينعكس على خارطة المكونات الاجتماعية في البرلمان القادم وسيذكي التنافس السياسي خلال العملية الانتخابية وما تحتاج من محددات.

لافتاً إلى أن إقرار الإصلاحات في الحكم المحلي ستجعل السلطة المحلية قادرة على تصويب الخطط والسياسات بما يتناسب مع إرادة الشعب وتطلعاته عبر ممثليهم في اختيار القيادات المنتمين إلى محافظاتهم ومديرياتهم في الحكم المحلي.

● رئيسة اتحاد نساء اليمن رمزية الارياني:

التعديلات الدستورية خطوة كبيرة وإيجابية على مسار تمكين النساء سياسيا والمشاركة في اتخاذ القرار.

وقالت إن تخصيص ٤٤ معقداً للمرأة في مجلس النواب يمثل إنجازاً كبيراً مؤكدة أنها ترجمة لبرنامج الرئيس الانتخابي الذي أكد على أن يكون هنالك ١٥٪ من مقاعد البرلمان للنساء ودليل على أنها أقوال وتطبيق على الواقع وليس أقوالا فقط.

● نائب رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الشعبي العام طارق عبدالله طميم:

أن إقرار ومناقشة التعديلات الدستورية التي يعكف عليها نواب الشعب حاليا هي شأن يمني داخلي غير مسموح لأحد التدخل فيه فنواب الشعب هم الوحيدون المعنيون بذلك دون غيرهم كونهم يمثلون السلطة التشريعية الشرعية والمستمدة دستوريتها من الجماهير الناخبة التي منحتهم ثقتها وليس أحد آخر.

وقال طميم: التعديلات الدستورية التي تقدم بها نواب الامة تعتبر اضافة نوعية في رصيد الديمقراطية اليمنية.

وأضاف: لقد قدم المؤتمر الشعبي الكثير من التنازلات من أجل إنجاح الحوار الوطني ولكن المشترك لم يقدرها وعمد إلى تضليل الرأي العام ونقض كل الاتفاقيات لأنه يريد إيصال الأوضاع إلى مرحلة الفراغ الدستوري والانهيار الشرعي لمؤسسات الدولة.

وقال : باب الحوار مازال مفتوحا على مصراعيه والمؤتمر مستعد أن يجلس مع كل من يريد الحوار الجاد والصادق وليس من يريد استغلال الحوار واستخدامه كذريعة لكسب مصالح حزبية وشخصية على حساب الوطن والدستور والقانون ومن أجل زرع الفتنة بين أوساط الشعب.

مشيرا إلى أن المشترك لوكان يمتلك قاعدة جماهيرية وشعبية كما يدعي لاستعان بها في خوض الانتخابات المقبلة بدلا من التهديد بالنزول إلى الشارع وممارسة الأعمال غير القانونية والتي تثبت للجميع بأنه غير قادر على إقناع الجماهير الناخبة بتضليلاته وأكاذيبه السياسية منتقدا مواقف المعارضة المطالبة بالتداول السلمي للسلطة حيث قال : المشترك لا يريد أن يمارس الديمقراطية بصورتها الحقيقية وانما بتفصيلها حسب أهوائه ورغباته فالكل يعلم ان التداول السلمي للسلطة يتم عبر صناديق الاقتراع وبرغبة وأصوات الجماهير الناخبة وليس بالاتفاقات السياسية التي تتم في الغرف المظلمة.

● رشيدة الهمداني:

تخصيص ٤٤ مقعداً للمرأة في مجلس النواب إنجاز كبير للمرأة اليمنية وقالت :لطالما طالبت المرأة في هذا الخصوص وسعت من أجل هذه الفرصة وهي بالفعل فرصة ثمينة لابد أن تثبت جدارتها وأتمنى لها تحقيق مطالبها والمشاركة السياسية المثلى واتخاذ القرار لما يمثل المصلحة الوطنية ويعزز من مسيرة الديمقراطية في اليمن

● أمة الباري عامر رئيسة اتحاد نساء اليمن في صعدة:

هذه الخطوة شكلت أحد طموحات المرأة من أجل الوصول إلى مواقع صنع القرار ولاشك أن وجودها في البرلمان له أهمية كبيرة في معالجة قضايا المرأة وتنمية وتطوير النظام السياسي وتعزيز فرص المشاركة أمام المرأة في الحياة السياسية والعامة، ولأنها أقرب إلى قضايا المرأة وتعي جيدا إيجاد حلول لابد من المشاركة الفاعلة لتغيير واقع المرأة في اليمن إلى الأفضل.

● عايدة عاشور رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة في لحج :

لقد استقبلنا التعديلات الدستورية بكل فرح وسرور ونشكر فخامة الأخ رئيس الجمهورية على اهتمامه بإنصاف القطاع النسائي من خلال الاهتمام وهذه الفرصة التي منحها للمرأة ،وهو ليس بجديد لأن قياداتنا هي الداعم الأول والأساسي للمرأة التي أثبتت بالفعل المشاركة السياسية للمرأة وأثبتت وجودها في مراكز صنع القرار.

وتقول: إن المرأة لديها الكفاءة لكي تمارس حقها في الترشح وان يصل صوت المرأة إلى البرلمان لمطالبة بحقوقها ومعالجة قضاياها لأن المرأة اقرب إلى المرأة في ذلك.

وأضافت عاشور: المرأة لها رصيد كبير من خلال إسهامها ومشاركتها الفاعلة وتعاملها حول قضايا الوطن وخصوصا التي تمس الثوابت الوطنية لها موقف جاد وأعلنته مراراً وتكراراً لأن الثوابت الوطنية خط أحمر يجب على الكل الوقوف أمام كل من تسول لهم أنفسهم المساس بالوطن وبوحدته وأتمنى اليوم من مجلس النواب الموافقة على الإجماع وإنصاف المرأة بإعطائها فرصة للمشاركة سياسيا وصنع القرار وستكون بالفعل عضوا فاعلا لاشك فيه لأنها الأولى التي تسعى للاهتمام بقضايا المرأة والشباب باعتبارها شريحة هامة جدا ومؤثرة في تطوير وتنمية المجتمع.

● فاطمة المريسي رئيسة اتحاد نساء اليمن عدن:

يسعدني جداً أن أعبر عن إرتياحي الشديد بمكرمة فخامة الرئيس حفظه الله لنا بتخصيص ٤٤ مقعدا نسائيا في البرلمان القادم يأتي ذلك من إيمانه الصادق ووفائه للمرأة التي أصبحت اليوم شريكاً أساسياً وداعماً للعملية التنموية وبناء الوطن الحديث والحضاري.

وقد جاء الدعم الرئاسي السخي في وقت نحن النساء كنا نسعى كثيراً ونطالب به كثيراً وعلى كل المنابر وتحقق لنا هذا الطموح من قائدنا الرمز باني اليمن الحديث.

وفعلاً سوف تلجم هذه التعديلات الدستورية المزايدين على قضايا الوطن والذين يسعون لجر الوطن لفراغ دستوري من خلاله يستطيعون أن يوصلوا الوطن إلى منعطف خطير يفشلون التجربة الديمقراطية التي ضحى أبناء شعبنا كثيراً من أجلها واستطعنا فعلاً أن نرسي دعائم الديمقراطية الحقيقية، واليوم نناشد الجميع بالمثول في صناديق الاقتراع والمشاركة في العملية الانتخابية وقالت أن فتح المنافسة على منصب رئيس الجمهورية يعزز التداول السلمي للسلطة وليس كما يطرح البعض.

شرف: اليمن سيواجه إشكالات مع المانحين إذا لم تجرِ الانتخابات في موعدها

قال الأخ هشام شرف نائب وزير التخطيط: إن التحضيرات لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها خلق تفاؤلاً لدى الناس بأنهم مقدمون على مرحلة جديدة وبرلمان جديد وحكومة جديدة أيضاً.

وحذر من إشكالات قد تواجهها بلادنا مع المنظمات والدول المانحة على مستوى العالم في حال جمود الترتيبات المرتبطة بإجراء الانتخابات.

مؤكداً أن انتظام العملية الانتخابية مهم جداً لبلادنا أمام العالم وسيعزز ثقة المانحين بجديتها في تنفيذ منظومة الإصلاحات الشاملة.

وقال في حوار مع "الميثاق" تنشره غداً الاثنين: إن الانتخابات النيابية ستكون نقطة تحول جديدة نحو برلمان قوي قادر أن يعمل مع السلطة التنفيذية على تحقيق التنمية والتغيير والتخفيف من الفقر، والتعامل بحزم مع قضايا الإرهاب وغيرها.

منبهاً إلى أنه بدون التجديد والتغيير ستكون العملية رتيبة.

وأكد هشام شرف أن الثقة الدولية بالقيادة السياسية اليمنية تتجلى في تطوير التعامل الدولي مع بلادنا ومنحها القروض والمساعدات، رغم الحملة الإعلامية التضليلية التي حاولت تصويرها بأنها تعاني من الفوضى والانفلات الأمني.

التعديلات ضرورة ملحة لتطوير النظام السياسي وإفساح المجال أمام قطاعات الشعب لتسهم في عملية التنمية واتخاذ القرار